

حقوق الإنسان في الصحافة



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الخميس

18 ربيع ثانی 1437 - 28 يناير 2016





الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	4
حقوق الإنسان فى العالم	16



1

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

• حقوق الإنسان: تقرير الخارجية الأميركية.. • مسيس

المصدر: جريدة الحياة الخميس 18 ربيع الثاني 1437 هـ - 28 يناير 2016م

[رابط الخبر](#)

الرياض - عمر الضبيبان

فندت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان مزاعم وزارة الخارجية الأميركية عن حال حقوق الإنسان في السعودية، واعتبرته تقريراً مسيئاً وغير دقيق. واستندت الجمعية المستقلة إلى شهادات وفود أجنبية ومشاهداتها الميدانية للوقائع، التي قالت إنها «تدحض» تهماً أميركية بنيت على «تعميم حالات فردية». (المزيد)

وركز تقرير «الخارجية» الأميركية، الذي نُشر في موقع الوزارة الإلكتروني، والسفارة الأميركية في الرياض، على الاتجار بالبشر، وحقوق العمال الأجانب، وهي انتقادات دأبت الوزارة ومنظمات حقوقية أخرى على توجيهها إلى السعودية.

وأكد رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان السعودية الدكتور مفلح القحطاني، في تصريح إلى «الحياة» أن التقرير يتسم بعدم الدقة، لافتاً إلى أن الدول التي تصدر هذه التقارير «تشهد الحالات ذاتها من الانتهاكات، إن لم تكن بصورة أكبر». وشدد على أن «موقف المملكة من الاتجار بالبشر واضح وصريح، فهي تطبق التشريعات الإسلامية المدعومة أيضاً بقوانين تكافح مثل هذه الأفعال».

وعن الخلافات المالية، التي عدها التقرير الأميركي «الاتجار الأكثر انتشاراً» في المملكة، أوضح القحطاني أن الخلافات المالية تدخل في حيز «الخلافات» وليس ضمن الاتجار، مضيفاً: «نصت القوانين التي سنتها الدولة على تجريم من يحاول الالتفاف أو ظلم العمال، بعدم إعطائهم حقوقهم المالية، وأسندت هذه المهمة إلى وزارة العمل، التي تقوم بواجبها على أكمل وجه، وهذا ما نراه ونلاحظه كوننا جهة رقابية».

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

د. حنان الأحمدى: تعرض حياة المواطنين للخطر بسبب ضعف

رقابة "البلديات"

• الشورى" يتجه لتعديل مدة جواز السفر إلى عشر سنوات والتأكيد

على إجازة اليومين للقطاع الخاص

المصدر: جريدة الرياض الخميس 18 ربيع الثانى 1437 هـ - 28 يناير 2016م

<http://www.alriyadh.com/1123353>

الرياض - عبدالسلام البلوي

قررت اللجنة الأمنية بمجلس الشورى تعديل مدة صلاحية جوازات السفر لتكون عشر سنوات بدلاً من خمس لمن أتم العشرين عاماً وتعديل رسوم الإصدار تبعاً لذلك، وانتهت من دراسة ملحوظات وآراء الأعضاء على تقريرها الذي نوقش في وقت سابق وأدرجت الأمانة العامة وجهة نظر اللجنة النهائية على جدول أعمال جلسة الاثنين المقبل ليصوت المجلس على توصيتها في هذا الخصوص.

من ناحية أخرى، دفع الخلل الواضح في الإشراف والمتابعة لأغراض السلامة العامة، وحدثت حوادث جسيمة تعرضت فيها حياة المواطنين للخطر بسبب ضعف الرقابة والإشراف والمتابعة تجلت في حوادث السقوط والغرق في فتحات الصرف الصحي، دفع د. حنان عبدالرحيم الأحمدى عضو لجنة الاقتصاد والطاقة إلى مطالبة وزارة الشؤون البلدية بتنفيذ آليات الرقابة والمتابعة وإجراءات المحافظة على السلامة العامة بالتنسيق مع جميع الجهات ذات العلاقة، وقد اقتنعت لجنة الإسكان والخدمات العامة بتوصية العضو الأحمدى وضمنتها تقرير وجهة نظرها وتوصياتها النهائية على التقرير السنوي للوزارة للعام المالي 351436 لتناقش الاثنين المقبل ويصوت عليها في الجلسة ذاتها، وأشارت الأحمدى إلى ما يلمسه المواطن من ضعف تنسيق وتبادل للالتزامات بين الجهات المعنية بالرقابة والمتابعة للمنشآت العامة.

إلى ذلك تعرض لجنة الإدارة والموارد البشرية يوم الثلاثاء المقبل تقريرها -انفردت به الرياض قبل أسبوعين- بشأن تعديل المواد 98 و99 و100 و104 من نظام العمل وإصرارها على رفض التراجع عن موافقة المجلس على منح إجازة العاملين في القطاع الخاص يومين في الأسبوع وخفض ساعات العمل إلى 40 ساعة أسبوعياً، متمسكة بقراره الصادر قبل سنتين ومعلنة عدم قناعتها بمبررات مجلس الغرف وغرفة الرياض بالإبقاء على ساعات العمل 48 ساعة مع إجازة يوم واحد في الأسبوع، مؤكدةً وجوب الحفاظ على تعديلاتها على مواد نظام العمل المشار إليها وأن أي تراجع عنها يضعف من قوة النظام الجديد في جذب العامل على حساب تعديلات أخرى تجعل النظام أكثر جذباً للمستثمر وصاحب العمل.

ويناقد مجلس الشورى الاثنين المقبل تقرير مصلحة الجمارك السنوي وتقرير لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب بشأن مقترح تعديل بعض مواد نظام الجمعيات التعاونية المقدم من عضو المجلس عبدالعزيز السراني وعبدالعزیز الهدلق، كما يناقش في جلسة الثلاثاء الذي يليه تقرير اللجنة الأمنية بشأن مشروع تكريم شهيد الواجب ومن في حكمه والذي انفردت به "الرياض" وتناقشتها بعد ذلك بعض وسائل الإعلام والمقدم من عضو الشورى حمد آل فهاد.

استقبل رئيس مجلس إدارة شركة "دور" للضيافة.. ويرعى

ملتقى الانتماء والمواطنة

أمير الرياض ي دشّن مشروع التوقيع الإلكتروني للمعاملات ويشيد

بدعم وزارة الداخلية لإمارات المناطق

المصدر: جريدة الرياض الخميس 18 ربيع الثاني 1437 هـ - 28 يناير 2016م

<http://www.alriyadh.com/1123483>

الرياض - راشد السكران، واس
دشن صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن بندر بن عبدالعزيز أمير منطقة الرياض بقصر الحكم أمس مشروع (التوقيع الإلكتروني للمعاملات) ضمن مشروعات برنامج الملك عبدالله لتطوير العمل بإمارات المناطق "ريادة".
وأشاد سموه في كلمة له بهذه المناسبة بما توليه وزارة الداخلية من اهتمام ودعم لإمارات المناطق كافة، برعاية كريمة من خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود وسمو ولي عهده الأمين وسمو ولي ولي العهد - حفظهم الله - لتسخير كل الإمكانيات المادية والبشرية والتقنية لتطوير منظومة العمل، التي يمثل برنامج "ريادة" إحدى ثمراتها.
وقبيل التدشين اجتمع سمو أمير منطقة الرياض بفريق عمل البرنامج، لاستعراض تفاصيله التي تُعنى بتطوير الخدمات المقدمة للمواطنين والمقيمين والزائرين، ورفع الكفاءات التشغيلية في إمارات المناطق ومحافظاتها ومراكزها، سعياً إلى تعزيز قدرات إمارات المناطق وتمكينها من القيام بالدور المنوط بها وفق الصلاحيات الممنوحة لها حسب نظام المناطق وتحسين قياس تجربة المستفيدين والخدمات المقدمة للمواطنين والمقيمين.
وأطلع سموه على المشروعات والمبادرات التي سيتم العمل عليها عبر 18 مشروعاً على مدى خمس سنوات، وتشمل البرامج الرئيسية وهي الإستراتيجية، وإدارة تجربة الخدمات، والموارد البشرية وثقافة المؤسسة، ووحدات التميز المؤسسي، وتقنية المعلومات، ومتابعة التحول والتغيير لبرنامج "ريادة".
واستمع سمو أمير منطقة الرياض إلى شرح مفصل عن أبرز المشروعات التقنية التي سيتم العمل عليها في المرحلة الأولى ومن أهمها: (مشروع تخطيط إستراتيجية تقنية المعلومات الذي يتضمن وضع خطة لتنفيذ الخدمات التقنية المناسبة لإمارات المناطق، إضافة إلى مشروع توحيد هيكل تقنية المعلومات في الإمارات، ومشروع منظومة تكامل وإدارة البيانات مع الجهات الحكومية، الذي سيتم من خلاله إعداد منظومة متكاملة لتبادل المعلومات الخاصة بالمشروعات والخدمات بين الجهات الحكومية والإمارات، ومشروع منظومة العرض التجميعي لمعلومات المستفيدين، التي سيتم من خلاله تخصيص علاقات الارتباط مع المواطنين وتحسين تجارب العملاء، ومشروع نظام إدارة الموارد المؤسسية الذي سيكون له دور في الوصول إلى إجراءات ومعاملات إلكترونية حكومية متكاملة، ومشروع نظام البوابة الإلكترونية الداخلية الذي يتيح التواصل بين جميع موظفي الإمارات والمحافظات والمراكز التابعة لها، ومشروع نظام تقنية الأعمال والتقارير الهادف إلى تحسين كفاءة القرارات الإدارية، وقياس أهداف العمليات وإجراء التحليلات اللحظية وخفض الزمن اللازم لحل المشكلات وضمان التوافق المستمر مع المعلومات المتغيرة وبيئة هيكل التطبيقات).
حضر التدشين والاجتماع صاحب السمو الأمير منصور بن محمد بن سعد وكيل وزارة الداخلية لشؤون المناطق ووكيل إمارة منطقة الرياض عبدالله بن مجدوع القرني والمستشار الخاص والمشرف العام على مكتب سمو أمير منطقة الرياض سحيمي بن شويبي بن فويّز ومدير عام إدارة تقنية المعلومات بإمارة منطقة الرياض م. محمد بن محمد الرويع ومدير عام التخطيط والتطوير بإمارة منطقة الرياض مسفر بن إبراهيم بن عميرة والرئيس التنفيذي لشركة علم د. عبدالرحمن بن سعد الجضي وأمين اللجنة العليا لمشروع "ريادة" العقيد فراس بن صالح الصالح، والمدير التنفيذي لقطاع تقنية

المعلومات بشركة علم المهندس فهد بن محمد الشبل وعدد من مسؤولي إمارة الرياض ومركز المعلومات الوطني وشركة علم.

من جهة أخرى استقبل صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن بندر بن عبدالعزيز أمير منطقة الرياض بمكتبه بقصر الحكم امس، فريق البعثة السعودية الفرنسية لاستكشاف الآثار في موقع اليمامة التاريخي بمحافظة الخرج، بحضور مدير عام الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني بمنطقة الرياض م. عبدالعزيز بن حسن ال حسن.

واطلع سموه على نتائج الأعمال البحثية للفريق، للسنة الخامسة من أعمال المسح الأثري بالخرج، حيث تم اكتشاف أقدم موقع عصور حجرية على مستوى المحافظة بجبال الشديدة في الشمال الغربي بالإضافة إلى موقع البنة وسط المحافظة والذي كُشف فيه عن مسجد يعود للعصر العباسي.

كما قام الفريق بأعمال التنقيب في موقع عين ضلع الذي تشير النتائج المبدئية إلى أنه يعود للعصر البرونزي، وتبرز هذه الأعمال التي تقوم بها الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني البعد الحضاري للمملكة من خلال الكشف المواقع الأثرية وتأهيلها وفتحها للزوار حال اكتمال الاعمال الميدانية بها.

كما استقبل أمير منطقة الرياض بمكتبه بقصر الحكم امس رئيس مجلس إدارة شركة (دور) للضيافة م. عبدالله بن محمد العيسى والرئيس التنفيذي للشركة د. بدر بن حمد البدر الذين قدموا للسلام على سموه.

واستمع سموه إلى شرح من م. العيسى عن الشركة السعودية المساهمة (دور) للضيافة التي تأسست عام 1976م، وتعمل على إدارة وتطوير وتشغيل الفنادق والمجمعات السكنية في أنحاء المملكة.

من جانب آخر يرعى صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن بندر بن عبدالعزيز أمير منطقة الرياض ملتقى (الانتماء والمواطنة ودور الخطباء والأئمة والدعاة في ترسيخها)، الذي تنظمه وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد ممثلة في وكالة الوزارة لشؤون المساجد والدعوة والإرشاد وفرع الوزارة بمنطقة الرياض يوم الاثنين التاسع والعشرين من شهر ربيع الآخر الجاري 1437هـ.

وقال نائب وزير الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد الدكتور توفيق بن عبدالعزيز السديري: إن هذا الملتقى الذي سيعقد نهاية هذا الشهر - إن شاء الله - برعاية صاحب السمو الملكي أمير منطقة الرياض وبحضور الوزير الشيخ صالح بن عبدالعزيز بن محمد آل الشيخ يأتي امتداداً للملتقيات التي تقيمها الوزارة لمنسوبيها من الأئمة والخطباء والدعاة في موضوع ترسيخ الانتماء والمواطنة والدور المناط بهذه الفئة وهم الخطباء والدعاة والأئمة في هذا المجال.



الوزارة ستنظر للأمر بمنظور تجاري

وزير التجارة: قرار إغلاق المحلات مبكراً لا زال قيد الدراسة

المصدر: جريدة الرياض الخميس 18 ربيع الثاني 1437 هـ - 28 يناير 2016م

<http://www.alriyadh.com/1123441>

الرياض - محمد العويد

أكد د. توفيق الربيعية وزير التجارة والصناعة، أن قرار إغلاق المحال التجارية عند الساعة التاسعة مساء لم يتم البت فيه، نائفاً الأنباء التي تم تداولها عن قرب تنفيذ قرار الإغلاق.

وأضاف الوزير وهو يجيب على سؤال لـ"الرياض" حول انعكاس الإغلاق المبكر على المنظومة التجارية والاجتماعية، أن القرار بدأ باقتراح قدمته وزارة العمل هدفه الدفع بمسيرة التوطين، إلا أن وزارة التجارة تنتظر للأمر بمنظور تجاري، غير أنه اشار أن القرار لا زال قيد الدراسة وسيتم الإعلان عن ما يجد بشأنه.

وأكد وزير التجارة خلال حديثه للصحفيين عقب مشاركته حفل تدشين غرفة الرياض لهويتها الجديدة، على الدور القادم و"الهام جداً" للغرفة، كما اشار له، وبالأذات خلال هذا الوقت الذي نسعى فيه جميعاً للعمل على تنويع مصادر الدخل،

وقال إن هذا الدور تعيه الغرفة وكان لها دور بناء وفاعل في الدفع بمسيرة القطاع الصناعي، نتج عنه تطوير مجموعة كبيرة من المدن الصناعية بلغت 20 مدينة.



يملك صندوق الاستثمارات العامة فيها حصة تتجاوز 22 %

إطلاق أول شركة لتمويل المنازل في المملكة برأس مال

900 مليون ريال

المصدر: جريدة الجزيرة الخميس 18 ربيع الثاني 1437 هـ - 28 يناير 2016م

<http://www.al-jazirah.com/2016/20160128/ec19.htm>

الجزيرة - بندر الأيداء / تصوير - حسين الدوسري:

أعلن في الرياض أمس عن انطلاق أعمال أول شركة متخصصة في تمويل المنازل بالمملكة برأس مال يتجاوز 900 مليون ريال، يملك فيها صندوق الاستثمارات العامة - الذراع الاستثمارية للحكومة - حصة تبلغ نحو 22 في المائة، فيما تتوزع الحصص الباقية من رأس المال على شركاء آخرين منهم المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص عضو مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، إلى جانب مجموعة من البيوت التجارية المحلية.

وأوضح رئيس مجلس إدارة شركة بداية لتمويل المنازل خالد العبودي، أن الشركة التي تأسست بمشاركة وتعاون من صندوق الاستثمارات العامة والمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص، تستهدف في المقام الأول نحو تسهيل عملية امتلاك المنزل، والسعي لتذليل الصعاب الاقتصادية والاجتماعية لفئة الدخل المتوسط لإحداث أكبر قدر من الاستقرار بقطاع العقار بالمملكة. جاء ذلك خلال مؤتمر صحفي بمناسبة إطلاق الشركة عقد أمس في الرياض.

وأشار العبودي إلى أن الشركة التي ستنطلق عملياتها الأسبوع المقبل، تخطط مع وزارة الإسكان لطرح برامج تمويلية لنوعي الدخل المحدود والمتوسط، كما تخطط إلى نمو عملياتها التمويلية لتصل إلى أكثر من 4.5 بليون ريال، ومن ثم دراسة إمكانية رفع رأس مالها.

من جهته، كشف المدير التنفيذي للشركة مازن الغنيم أن حجم التمويل للأفراد سيصل إلى أكثر من 5 ملايين ريال كحد أقصى، إضافة إلى التركيز على مختلف الشرائح، خصوصا وأن تمويل المساكن هو الهاجس الكبير للكثير من أفراد المجتمع، موضحا أن الشركة تسعى إلى إقامة تحالفات مع المطورين العقاريين ومقدمي الخدمات، مؤكدا على أن الشركة تخطط للاستحواذ على حصة لا تقل عن 10 في المائة من سوق التمويل العقاري.

وأشار الغنيم إلى وجود لجان وجهود من عدد من الجهات الحكومية والخاصة المتخصصة في قطاع التمويل لدراسة تخفيض نسبة الـ 30 في المائة من حجم التمويل، خصوصا وأنها أصبحت عقبة أمام كثير من الباحثين عن تمويل، مبينا أن هناك عددا من الاطروحات التي يتم مناقشتها مع عدد من الجهات للوصول إلى آلية مناسبة لبرامج التمويل العقاري في المملكة حيث من المتوقع صدور قرارات مناسبة قريبا تتعلق بذلك الموضوع.

ونفى الغنيم في رد على سؤال لـ «الجزيرة» أن يكون هناك تعاون بين الشركة وصندوق التنمية العقاري خصوصا وأن لكل جهة أهدافا وبرامج تختلف عن الأخرى سواء من حيث الشروط أو طريقة التمويل، إلا أنه أكد أن الجميع يعمل في إطار تسهيل عملية التمويل للقطاع العقاري. وتابع «نحن في الشركة ملتزمون بدورنا في تبسيط خدمات التمويل العقاري بشكل كبير مع إنجاز المعاملة في أقصر مدة ممكنة، وذلك باستخدام تقنيات التمويل العقاري المبتكرة، وتقديم باقة توعوية فاعلة لكل من عملائها وشركائها».

ويتمثل هدف «بداية» القريب في التوسع في ثلاث مناطق محلية هي الرياض وجدة والدمام، وإطلاق منصتها على الإنترنت قبل نهاية العام الجاري، كما تسعى لتقديم العديد من منتجات التمويل العقاري للمواطنين عبر طرح باقات تمويلية متنوعة ومتوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية للمتعاملين والشركاء على حد سواء.

وحصلت «بداية» على رخصة ممارسة نشاط التمويل العقاري من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي في ديسمبر الماضي، لتكون أول شركة تمويل عقاري حديثة التأسيس يتم الترخيص لها، ما يتيح لها مواصلة أعمالها واستقبال طلبات زبائن الراغبين في الحصول على تمويل عقاري متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.



وزير الشؤون البلدية والقروية يقر 108 مادة لللائحة التنفيذية للمجالس البلدية

قاعات مستقلة للنساء.. و30 يوماً للاعتراض على القرارات..

والمبديات ملزمة بالتنفيذ

المصدر: جريدة الجزيرة الخميس 18 ربيع الثاني 1437 هـ - 28 يناير 2016م

<http://www.al-jazirah.com/2016/20160128/In62.htm>

الجزيرة - عبدالرحمن المصبيح:
أصدر معالي وزير الشؤون البلدية والقروية المهندس عبداللطيف بن عبدالعزيز آل الشيخ قراراً بالموافقة على اللائحة التنفيذية لنظام المجالس البلدية، والتي تضم 108 مواد في 13 فصلاً تتعلق بالجوانب التنظيمية والتفصيلية للنظام. من جهته أكد الأمين العام لشؤون المجالس البلدية؛ المهندس جديع بن نهار القحطاني أن اللائحة اشتملت إيضاحاً للجوانب التنظيمية والإجرائية لعمل المجالس البلدية، وفقاً لما ورد في نظام المجالس البلدية، كما شرحت الآليات التفصيلية لاختصاصات المجالس البلدية التقريرية والرقابية وما يتعلق بتقديم المقترحات والمرئيات حيال المواضيع التي تضمنها النظام، والعلاقة بين المجلس البلدي والبلدية، وغيرها من الأحكام والقواعد المتعلقة بعمل المجالس. وأضاف: «اللائحة أكدت في المادة 29 منها على أن قرارات المجالس البلدية وفقاً لاختصاصاته ملزمة للبلدية في حدود إمكانياتها واختصاصها وصلاحياتها، كما اشتملت المادة الثلاثين على أن المجالس البلدية تعقد لقاءات مع المواطنين وفق آليات محددة، من أبرزها عقد لقاءات خلال فترات مختلفة لا تقل عن أربعة أشهر، وتنظيم ورش عمل مع المختصين إذا دعت الحاجة، وفتح قنوات تواصل مع المواطنين لاستقبال شكاويهم وملاحظاتهم خطياً وإلكترونياً». وبين المهندس القحطاني أن اللائحة اشتملت في المادة 64 على أن المجالس البلدية بإمكانها الاستعانة بالمختصين والخبراء من خارج المجلس إذا دعت الحاجة، كما حددت المادة 75 أنه وبما لا يخل بالأحكام المنظمة لاعتراض البلديات على قرارات المجالس فإن لكل ذي مصلحة الاعتراض على قرارات المجالس البلدية خلال فترة 30 يوماً من تاريخ صدور القرار، ويتم تقديم الاعتراض إلى المجلس، ويقوم المجلس في حال لم يقتنع بالاعتراض بالرفع إلى مرجعه الإداري، ولن يحول تقديم الاعتراض دون تنفيذ القرار ما لم يرى المرجع الإداري للمجلس وقف تنفيذه. وأفاد الأمين العام لشؤون المجالس البلدية أن المادة 107 حددت أن على المجالس البلدية التقيد في لقاءاتها واجتماعاتها ونواتها وورش العمل التي ينظمها بالضوابط الشرعية عند مشاركة المرأة، مع الالتزام بتخصيص قاعة اجتماعات مستقلة لأعضاء المجالس البلدية من النساء يتم ربطها مع قاعة الاجتماعات المخصصة للرجال من خلال الدائرة التلفزيونية التفاعلية، وأن يخصص مكان مستقل للنساء في اللقاءات وورش العمل التي تنظمها المجالس وترتبط مع القاعة الرئيسية بدائرة صوتية، إضافة إلى تأمين سيارة مستقلة لأعضاء المجالس البلدية من النساء خلال الزيارات الميدانية. وبين أن الأمانة العامة لشؤون المجالس البلدية أتاحت لجميع المواطنين والمهتمين الاطلاع على اللائحة التنفيذية للمجالس البلدية من خلال موقعها الإلكتروني (<https://majales.momra.gov.sa>).

نزاهة: يتناسب مع مكانتها

المملكة تتقدم 7 مراكز بمؤشرات مكافحة الفساد الدولية

المصدر: جريدة الجزيرة الخميس 18 ربيع الثاني 1437 هـ - 28 يناير 2016م
<http://www.al-jazirah.com/2016/20160128/In66.htm>

الجزيرة - المحليات:

واصلت المملكة تقدمها للعام الرابع على التوالي في مؤشر مدركات الفساد لعام 2015م الصادر أمس (الأربعاء)، من منظمة الشفافية الدولية، لتحصل على المرتبة (48) عالمياً من أصل (168) دولة. وبحسب موقع (نزاهة)، تقدمت المملكة في الترتيب عن العام الماضي (7) مراكز، كما ارتفعت (3) درجات لتتألق (52) درجة في التقرير الجديد، فيما نالت (49) درجة في تقرير 2014م. وقال رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (نزاهة) الدكتور خالد بن عبدالمحسن المحيسن، إن الهيئة تعمل بالتعاون مع الجهات الحكومية المعنية على تحسين ترتيب المملكة في مجال مكافحة الفساد، حتى تصل إلى الوضع المستهدف الذي يتناسب مع مكانتها وما يبذل من جهود.

وأضاف المحيسن، أن ترتيب المملكة في التقرير لا يعكس الوضع الطبيعي لها وذلك بسبب استمرار نقص الكثير من المعلومات التي تستقيها المصادر التي تعتمد عليها المنظمة، مشيراً إلى أن الهيئة تعمل كثيراً على استمرار تعاون الجهات الحكومية المعنية مع الهيئة، بتوفير المعلومات المطلوبة، ونشرها عبر مواقعها الإلكترونية وتحديثها وتزويد المنظمات المختصة بها في حال طلبها، إضافة إلى تزويد الهيئة بتقارير وافية عنها، كي تتولى توفيرها في اللقاءات الدولية واتصالاتها مع الجهات والمنظمات المختصة.

وتصدر منظمة الشفافية الدولية سنوياً هذا المؤشر، الذي يبين الدرجات والمراتب التي تحتلها الدول، بناء على التصورات المتعلقة بانتشار الفساد في القطاع العام، ويركز المؤشر على عدد الدرجات التي تحققها كل دولة بسبب تغير عدد الدول في كل تقرير سنوي، ويعتمد المؤشر على مجموعة من البيانات التي يتم جمعها من خلال مسوحات واستطلاعات للرأي التي توفرها عدد من المنظمات الدولية كالبنك الدولي والمعهد الدولي للتنمية الإدارية والبنك الآسيوي للتنمية.



• الرقابة“ تطلب معاملات رئيس نادٍ رياضي مع أمانة جدة

لـ 11 عاماً

المصدر: جريدة الحياة الخميس 18 ربيع الثاني 1437 هـ - 28 يناير 2016م
[رابط الخبر](#)

طلب فريق عمل فاجعة سيول جدة التابع لهيئة الرقابة والتحقيق من أمانة المحافظة، تزويدها برصد عن المعاملات الخاصة لرئيس نادٍ رياضي سابق في المنطقة الغربية ورجل أعمال طوال 11 عاماً على خلفية سيول جدة. وكشفت مصادر لـ«الحياة»، أن مدير فرع هيئة الرقابة والتحقيق في منطقة مكة المكرمة خاطب الأمانة أخيراً. وطلب تزويد إدارته برصد عن المعاملات الخاصة برئيس النادي الغربي، رجل الأعمال، الصادرة من الأمانة إلى كتابة العدل سواء بصفته الشخصية أم بصفته وكيلاً عن الفترة من عام 1420 هـ حتى 1431 هـ، لافتة إلى أن البت في القضية يتوقف على ما يرد إلى الهيئة من معلومات وسجلات من الأمانة.

تعزيز الأمن الفكري.. مهمة جديدة لـ «الدوريات الأمنية»

المصدر: جريدة الحياة الخميس 18 ربيع الثاني 1437هـ - 28 يناير 2016م

[رابط الخبر](#)

الرياض - عيسى الشاماني

حتى فترة قريبة كانت من مهمات رجال الدوريات الأمنية القيام بالمهام الميدانية الخاصة ببلاغات المواطنين والمحافظة على الأمن المحلي، ولكن يبدو أن المسؤوليات الأمنية التي تقع على عاتق رجال الدوريات الأمنية العاملين في الميدان، سيضاف إليها تعزيزهم الأمن الفكري والتعامل مع أساليب التطرف والغلو. يأتي ذلك في وقت تجتهد السلطات الأمنية فيه إلى مكافحة التطرف بالأساليب كافة، بما فيها «تزيوج» بعض العناصر المستفيدة من «المناصحة»، كي لا ترجع إلى الإرهاب مجدداً، بحسب ما قال مسؤول في إدارة الأمن الفكري.

ونظمت الإدارة العامة للأمن الفكري في وزارة الداخلية أخيراً دورة تدريبية بعنوان «تعزيز الأمن الفكري»، موجّهة إلى العاملين في الدوريات الأمنية في مدينة الرياض، استهدفت تسليط الضوء على أهمية الأمن الفكري، ودور رجل الأمن في تعزيزه. ومن المتوقع أن يباشر رجال الدوريات الأمنية مهامهم الجديدة في التعامل مع الجمهور في أرض الميدان، بعد أن انتظموا في سلسلة من الدورات التدريبية والمحاضرات التي تهدف إلى تعزيز الأمن الفكري بما يمكنهم من القيام بأعمالهم والمسؤوليات المناطة بهم بكل كفاءة وفاعلية.

وتناولت الدورة التي أقيمت أخيراً وقدمها مدير إدارة الدراسات الفكرية في الإدارة العامة للأمن الفكري محمد العرجاني عدداً من المحاور ركزت على مفهوم الأمن الفكري، وأساليب التطرف والغلو وآثاره، ومهددات الأمن الفكري ودور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في تعزيز الأمن الفكري، وأهمية آداب الحوار والاختلاف، وأساليب المتطرفين في استهداف الشبان وآليات تجنيد الضحايا.

وقال مدير الإدارة العامة للأمن الفكري في وزارة الداخلية عبدالرحمن الهدلق: «إن المملكة لاحظت أن معظم المنتمين إلى تنظيمات إرهابية هم من الشبان غير المتزوجين في منتصف العقد الثاني من العمر، ما دفع المسؤولين عن برامج المناصحة إلى تشجيع تزويج المفرج عنهم لمنعهم من السقوط مجدداً ضحية التطرف».

وأشار الهدلق في كلمة له أمام مؤتمر لمكافحة الإرهاب في ماليزيا نقلت تفاصيلها وكالة «برناما» الماليزية الرسمية أمس، إلى أن السعودية اكتشفت أن الإرهابيين يعتمدون في جهود تجنيد المقاتلين على العوامل المالية أو النفسية، من خلال جذب المنتمين من أفراد المجتمع أو أصحاب الأفكار المتطرفة.

وأكد الهدلق أهمية دور رجال الأمن في تعزيز الأمن الفكري، مبيناً أن رجال الأمن أصبحوا مؤهلين أكثر من أي وقت مضى لأداء مهماتهم الأمنية الميدانية بشكل أكثر احترافية.

وتولي وزارة الداخلية دوريات الأمن أهمية خاصة، باعتبارها من أكثر القطاعات الأمنية احتكاكاً بالجمهور، ولما لها من دور في ضبط الأمن المحلي في السعودية، إضافة إلى مشاركتها في تلقي البلاغات ومساندة بقية القطاعات الأمنية سواء في مهمات المرور أم حتى في المداهمات الأمنية للإرهابيين والخارجين عن القانون.

ويتميز رجال الدوريات الأمنية في السعودية بزيتهم العسكري الأسود بالكامل ومركباتهم باللون (الأبيض والأسود)، مزودة بتقنيات أمنية ذكية تمكنها من رصد المركبات التي تسير حولها في دائرة تراوح بين 200 إلى 250 متراً، ومزودة بسبع كاميرات، وبإمكانها الكشف على المركبات المبلغ عنها بمجرد دخول السيارة المعنية للنطاق الخاص بالدورية.

• هدف“ يعرض 10 آلاف وظيفة.. إلكترونياً

المصدر: جريدة الحياة الخميس 18 ربيع الثاني 1437هـ - 28 يناير 2016م

[رابط الخبر](#)

يعرض صندوق تنمية الموارد البشرية (هدف)، أكثر من 10 آلاف وظيفة شاغرة لدى أكثر من 65 منشأة للباحثين عن العمل، تشمل المسجلين في «حافز»، وغير المسجلين، وذلك ضمن معرض «لقاءات الإلكتروني السادس للتوظيف»، الذي يقام خلال الفترة من 21 إلى 25 شهر ربيع الآخر الجاري (31 كانون الثاني (يناير) إلى 4 شباط (فبراير) المقبل). ويستهدف المعرض في نسخته السادسة ربط الآلاف من الباحثين عن عمل مع أصحاب الأعمال مجاناً، من خلال زيارة موقع المعرض على الرابط الإلكتروني www.elikaat.com. فيما يأتي معرض لقاءات للتوظيف الإلكتروني كمبادرة من الصندوق، ليقوم بدور في توطيد الوظائف في منشآت القطاع الخاص في المملكة من طريق توظيف الكوادر السعودية المؤهلة، لضمان المشاركة الفاعلة في التنمية الاقتصادية وتلبية الحاجات البشرية لدى منشآت القطاع. ودعا «هدف» الباحثين عن عمل إلى التسجيل في موقع المعرض، وذلك بإنشاء حساب جديد، وبناء سيرتهم الذاتية، كي يتسنى لهم التقدم على المناصب من الفرص الوظيفية، موضحاً أنه يمكنهم التقدم إلى الفرص الوظيفية على مدار الساعة طوال فترة المعرض المحددة.

كما يتيح المعرض للباحثين عن عمل الإفادة من المعرض، من خلال التحدث عبر الدردشة الكتابية مع أصحاب الأعمال من خلال منصات الافتراضية، والتقدم على الفرص الوظيفية المناسبة لهم. وفي المقابل، يتيح لأصحاب الأعمال المشاركة من خلال وجودهم في منصات افتراضية إلكترونية، لعرض فرصهم الوظيفية المتاحة للباحثين عن عمل.



فريق مشترك ووثيقة تنظيمية للمحاكم العمالية

وزير العدل لـ «عكاظ»: المحاكم الشرعية مختصة بـ «قضايا التشهير»

في الإنترنت

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 18 ربيع الثاني 1437هـ - 28 يناير 2016م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160128/Con20160128821542.htm>

عبدالرحمن العكيمي (تبوك)

أوضح وزير العدل، رئيس المجلس الأعلى للقضاء الدكتور وليد الصمعي اختصاص المحاكم الشرعية بالنظر في قضايا القذف والتشهير على مواقع التواصل الاجتماعي. وقال في رد على سؤال لـ «عكاظ» إن المحاكم الشرعية تنظر إلى مثل تلك الجرائم حسب النظام فإن كانت في حدود اختصاصاتها فصلت فيها، وإن كانت لغيرها حكمت بعدم الاختصاص. وكشف الوزير عن انتقال المحاكم العمالية إلى وزارة العدل. مشيراً إلى أنه تم الاتفاق مع وزير العمل على وضع وثيقة تنظيمية لهذه المحاكم وإنشاء فريق مشترك بين مجلس القضاء ووزارتي العمل والعدل لتحديد أسس الانتقال الكامل.

جاء ذلك على هامش ورشة عمل حول (تبليغ الخصوم) وخرجت بعدة توصيات منها تأهيل الكوادر البشرية في أقسام المحضرين في المحاكم وصرف الوسائل المعينة للمحضرين مثل أجهزة GPS وتوثيق إجراءات أعمال المحضرين للوصول إلى دليل إجرائي في المحاكم.

وفي رد على سؤال عن تدريب القضاة وكتاب العدل أوضح الدكتور الصمعاني: وضعنا خططا وقرارات لتدريب القضاة وكتاب العدل والملازمين والمفتشين القضائيين وهناك تعاون مع مركز التدريب العدلي المختص بتنفيذ الخطط للقضاة وكتاب العدل حتى المحامين باعتبارهم من أعوان القضاء.

وعن عزوف البعض في الإقبال على العمل في مجال القضاء أكد الوزير أن الواقع غير ذلك تماما.

يذكر أن ورشة تبليغ الخصوم أوصت أيضا بإنشاء قاعدة بيانات في الوزارة على غرار نظام «أبشر» يؤخذ فيها إقرار كل مواطن أو مقيم عند تنفيذ أو تجديد أي خدمة عدلية يتضمن محل إقامته وجهة عمله ومكانه أو هاتفه الجوال أو بريده الإلكتروني والتزامه بأنه يعتبر مبلغا بكل ما يردده على أي من هذه العناوين وملتزمًا بآثارها القضائية والنظامية وملتزمًا بتجديد عناوينه لدى الوزارة حال حدوث تغييرات فيها. كما أوصت الندوة بالربط والتكامل بين الجهات العدلية وإنشاء سجل خاص بالمتهمين عن حضور الجلسات أو من تعذر إبلاغه بأسباب تذكر في السجل لمعرفة كيفية التعامل معه ابتداء ورفع مستوى الثقافة العدلية فيما يتعلق بالتبليغ وإجراءاته وآثاره.



جازان أولاً والحدود الشمالية ثانياً ومكة المكرمة ثالثاً

30 % نسبة تعاطي المخدرات بين طلاب المتوسطة

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 18 ربيع الثاني 1437 هـ - 28 يناير 2016م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160128/Con20160128821554.htm>

محمد مكي (جازان) كشفت دراسة مسحية مطبقة على طلاب وطالبات المرحلة المتوسطة لقياس مستوى عوامل الخطورة والحماية المحيطة بهم، التي قد تسهم في تشكيل قابلية التعاطي لديهم، أن نسبة تعاطي الطلاب للمخدرات (30.1%) مقابل نسبة (23.8%) للطلاب بمعدل وسطي بلغ (27.1%).

وبينت الدراسة التي جاءت في إطار بحث بعنوان (قابلية تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية لدى الطلاب والطالبات: الوقاية والعلاج)، قدمه الدكتور سعيد السريحة، ونوقش أمس في المؤتمر الدولي الثاني لمركز أبحاث المؤثرات العقلية في جامعة جازان، أن منطقة جازان جاءت في المركز الأول منطقياً بنسبة 29.3%، تلتها الحدود الشمالية بنسبة 29.1%، ثم منطقة مكة المكرمة بنسبة 28.7%.

كما قدم الباحث أحمد حنتول دراسة بعنوان (بعض العوامل المرتبطة بانتشار تعاطي المؤثرات العقلية بين الشباب السعودي: رؤية إستراتيجية).

ودارت أبحاث الجلسة ما قبل الأخيرة حول موضوعات أبحاث الوقاية من المخدرات في المملكة، وشارك في تقديمها كل من: عبدالرشود، خلف الجمعة، وعبدالعزیز الشمراني.

واختتمت الجلسات بمحور حول التجارب الإقليمية والمحلية في مجال الوقاية من المخدرات، وشارك فيه كل من: إيناس عليما من الأردن، وجوزيف حواط من لبنان، ومحمد الشاوش من السعودية، فيما استعرضت ورشة العمل الرابعة (خلق وسائل إعلام مقنعة للوقاية من المخدرات)، أدارها الدكتور وليم كرانو من الولايات المتحدة الأمريكية.

وكان المؤتمر الذي يعقد هذا العام تحت عنوان (الوقاية من الإدمان.. مستجدات الأبحاث والبرامج المبتكرة)، شهد في اليوم الأول مناقشة عدة أوراق، أولاها للدكتور هارولد بيرل من أمريكا، عن (العناصر الأساسية للوقاية من تعاطي المخدرات)، فيما قدم الدكتور كيفن هاكارت من جامعة واشنطن، ورقة عن (برامج التدخل الوقائية من خلال الأسرة والمدرسة).

وتحدث في الجلسة الثانية الدكتور وليم كرانو من أمريكا، عن (تأثير الوالدين على استخدام الأطفال للمخدرات)، فيما استعرضت الجلسة الثالثة والرابعة مواضيع متنوعة، أبرزها (استخدام برنامج الاتصال الشخصي التدخل المستند على

البراهين في الوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية: نموذج جامعة جازان)، للدكتور أنور مكين عميد مركز الأبحاث الطبية بالجامعة.

أما الجلسة الخامسة فتناولت الجهود المبذولة للوقاية من الإدمان بالمملكة والتجارب المحلية بما فيها جهود المديرية العامة لمكافحة المخدرات، وتجربة مركز أبحاث المؤثرات العقلية (سارك) في مجال الوقاية من تعاطي المخدرات، ودراسة علمية للجهود المبذولة خلال 12 عاما للوقاية من أضرار القات في منطقة جازان.

الحملة التي تستهدف طلاب المدارس الثانوية والجامعية بمنطقة جازان، بنيت موادها التثقيفية على أحدث الممارسات ونظريات التثقيف وتغيير السلوك الصحي. ويصاحبها عدد من الدراسات البحثية لقياس الأثر المتوقع من هذا العمل الوقائي.



التعليم الى أين؟

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 11 ربيع ثاني 1437 هـ - 21 يناير 2016م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160121/Con20160121820492.htm>

د. عبدالرحمن الشلاش

خلال مسيرة التعليم الطويلة لا ننكر أو نجد بأن هناك نتائج تحققت على أرض الواقع ومن يغالط هذه الحقيقة فكأنما يحاول عبثاً تقزيم الجهود لحاجة في نفسه أو جهلاً بواقع التعليم ومسيرته. تلك النتائج تمثلت في مئات الآلاف من الخريجين، ومئات المباني المدرسية، ومئات التجارب التطويرية.

لكن محاولة الموازنة بين ما أنفق على التعليم خلال ستة عقود الماضية وما تحقق من نتائج تؤكد أن حجم الإنفاق أكبر بكثير من النتائج. نصف المبالغ الطائلة تصنع تعليماً متفرداً ليس على المستوى الإقليمي وإنما على مستوى العالم. متفرد في مستوى قياداته الاستشارية والتنفيذية، وفي مستوى معلميه وبمستوى مناهجه وطرق تدريسه، وفي نوعية مبانيه المدرسية، والأهم من كل ذلك نوعيات مخرجاته المتمثلة في الطلاب والطالبات الذين يدفع بهم التعليم إلى الحياة بعمامة وسوق العمل فقد أثبتت كثير من الرؤى والدراسات تدني مستوى تلك المخرجات سواء من التعليم العام أو الجامعي، فأغلب الخريجين بتخصصات نظرية وبغزارة تفوق حاجة السوق وهنا كان الخلل في تخطيط التعليم، والتسرع في افتتاح أقسام لا تخدم عملية التنمية ولو صرفت تلك الميزانيات في إعداد خريجين بتخصصات نادرة جداً لتحقيق الاكتفاء. أمر آخر لا يقل أهمية فمخرجات التعليم العام تعاني من الضعف الشديد وهو ما أدى إلى تسرب كثير منهم من الجامعات أو رسوبهم وتأخر مواعيد تخرجهم وهو ما حمل الميزانيات تكاليف إضافية.

الأمر الأخطر أن وزارة التعليم حين طبقت نظم الجودة والاعتماد الأكاديمي اصطبغت عمليات التطبيق بالشكليات أي على الورق بعيداً عن عمليات التدريس داخل القاعات، وجدية أعضاء هيئة التدريس. عندما تقيس المخرجات ستجد خللاً واضحاً في كفاءة الطلاب واكتسابهم للمهارات. تصعق حين تجد طلاب جامعات على مستوى البكالوريوس وحتى في الدراسات العليا لديهم أخطاء لغوية وإملائية يعتمدون على المذكرات المعدة ولا يجيدون التعامل مع المراجع مجرد معلومات جاهزة يؤدون بها الاختبار لا أكثر!

رغم أن الوزارات أو المؤسسات المعنية شهدت تغييرات كثيرة انتهت أخيراً بدمج التعليم في وزارة واحدة، ورغم مرور قيادات كثيرة على التعليم في جميع مراحله، ورغم اجتهادات تلك القيادات إلا أن الحال ظل على ما هو عليه فما هو السر ولماذا كان التقدم ضئيلاً قياساً بالطموحات والصرف المالي؟ المؤكد أنه وخلال كل تلك السنوات ارتبط التغيير والتطوير بأفكار ورؤى القادم الجديد، فمن يتولى دفة القيادة لا يبدأ من حيث انتهى غيره وإنما ما يريد تحقيقه لذلك ورغم كثرة التجارب في كل فترة، ومحاولة استنساخ ما لدى الغير إلا أنها جاءت مبتورة عن بعضها بل إن كثيراً من التطبيقات ألغيت ونسفت، وكأن التعليم أصبح مثل رأس الينيم وكل قادم يتعلم الحلاقة فيه فظل في شد وجذب يتقدم خطوة للإمام ثم يرجع عشر خطوات للخلف!

السبب الآخر في نظري أن العمل لم ينطلق من استراتيجيات بعيدة المدى لا تتأثر بقادم أو مغادر بل من اجتهادات كلفت الكثير، ولو بنيت تلك الاستراتيجيات منذ زمن لحققنا أفضل النتائج وبأقل التكاليف فهل تختصر القيادة الحالية المسافة وتنطلق عبر خط واضح المعالم؟



الإرهاب على طاولة وزراء التربية.. اليوم

المصدر: جريدة الرياض الخميس 18 ربيع ثاني 1437 هـ - 28 يناير 2016

<http://www.alriyadh.com/1123368>

هاشم عبده هاشم

.. لا أظن أن وزراء التربية والتعليم بدول مجلس التعاون يختلفون معي في أن القضية الأهم والأبرز والأجدر بالتركيز عليها في اجتماعهم اليوم بالرياض هي تحصين عقول طلابنا وطالباتنا ضد ثقافة التشدد.. واختطافهم من قبل التنظيمات الإرهابية التي تستدرجهم بالمئات للانضمام إليها في مناطق الصراع وتحويل براءتهم إلى مقاتلين ضد أوطانهم وشعوبهم.. بل وضد هويتهم الإسلامية وفكرهم السمح..

.. أقول هذا الكلام..

.. وأنا أعرف أن أمامهم أجندة "تقليدية" سوف تستهلك مؤتمراً.. وتضيع وقتنا ووقتهم فيما نحن نعاني من اختلالات شديدة في البيئة التعليمية الخليجية.. يحسن مواجهتنا لها والحد من خطورتها على فكر الناشئة وتأثيرها على النسيج الاجتماعي والهوية الفكرية لأوطاننا..

.. صحيح أن "مخرجات التعليم الضعيفة" من الموضوعات المهمة التي تشغلنا كثيراً..

.. وصحيح أن بيئة المؤسسة التعليمية الخليجية بشكل عام بحاجة إلى تنظيف.. وتطهير.. وإصلاحات جذرية..

.. وصحيح أن المعلمين وهم الركيزة الأهم في العملية التعليمية ينتظرون الكثير من الوزراء لمعالجة أوضاعهم وتحسين مستوى معيشتهم وتمكينهم من التفرغ لأداء رسالتهم العظيمة..

.. كل ذلك صحيح ومهم وجدير بالتحسين.. وتطوير أدوات إصلاحه..

.. لكن الأكثر صحة هو.. أن أوطاننا باتت مهددة بخطر التلوث الثقافي الذي يفرز مفاهيم مغلوطة عن الدين الإسلامي.. وتبثه تنظيمات ظلامية مثل "داعش" وتجدد - مع كل أسف - من ينساق وراءها.. فيعتنقها.. وإلا فكيف عجزت دول العالم حتى الآن عن التصدي لهذا التنظيم.. وتطهير المنطقة منه؟

.. إن استخدام القوة العسكرية.. وتوظيف مقدرات الدول والشعوب المالية والاقتصادية مهما عظمت لمحاربتها.. لا يمكن أن يغني عن الحلول الفكرية.. وتصحيح مسارات العملية التعليمية المشوشة وبالتالي فإن دور وزراء التربية والتعليم - كما يبدو لي - لا يقل أهمية عن دور وزراء الدفاع.. ورؤساء أجهزة الاستخبارات العامة.. وكل قوى الأمن الداخلي لأي دولة..

.. وما دام الأمر كذلك..

.. وما دام الحل الأمثل بيد وزراء التربية والتعليم (أولاً) ثم وزراء الشؤون الإسلامية والأوقاف (ثانياً) ثم وزراء الثقافة والإعلام (ثالثاً) بل وفي مقدمة كل هؤلاء العلماء وقادة الفكر.. فإن الأمل يحدوننا في أن يكون مؤتمر اليوم جزءاً من سياسة العزم والحزم التي نتبناها الآن لمواجهة الأخطار بكل الأسلحة.. وفي مقدمتها سلاح التربية والتعليم لما يشكله من أهمية قصوى في معالجة الانحرافات الفكرية بنفس الأدوات التي تحاربنا بها تلك التنظيمات الإرهابية..

.. وليس هناك ما يمنع من بحث بقية الموضوعات المدرجة على جدول الأعمال.. بعد ذلك..

.. والمهم الآن هو.. أن تصبح لنا رؤية بعيدة المدى لإصلاح العملية التعليمية.. وإطلاق حرب حقيقية على الظلام قبل أن يبتلعنا..

ضمير مستتر:

.. لا مستقبل لأمة.. تتهددها الأخطار الفكرية.. وتشل قدرتها على تأمين سلامتها من الداخل..

نددت بالاعتداءات الإيرانية ودعت لإنقاذ الشعب السوري من القتل والتجويع

المملكة أمام مجلس الأمن: لا بد من حماية دولية لفلسطين المحتلة وإدانة الإرهاب الإسرائيلي

المصدر: جريدة اليوم الخميس 18 ربيع ثاني 1437هـ - 28 يناير 2016م

<http://www.alyaum.com/article/4116268>

واس - نيويورك
أكدت المملكة أن القضية الفلسطينية كانت ومازالت في صدارة اهتمامات المملكة، مطالبة مجلس الأمن مجدداً بإعداد نظام حماية دولية خاص بالدولة الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشريف، وفقاً لاتفاقية جنيف الرابعة وما يتصل بذلك من قرارات الشرعية الدولية.
جاء ذلك في كلمة المملكة أمام مجلس الأمن الليلة قبل الماضية في الأمم المتحدة حول بند الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك المسألة الفلسطينية وألقاها المندوب الدائم للمملكة لدى الأمم المتحدة السفير عبد الله بن يحيى المعلمي.
وأعرب المعلمي، في مستهل الكلمة عن تهنئته للدول التي باشرت عضويتها في المجلس هذا العام، وهي: أوروغواي، ومصر، والسنگال، وأوكرانيا، واليابان، متمنياً لهم التوفيق في مهامهم.
وقال فيها: أتوجه إلى مجلسكم الموقر بالشكر الجزيل على موقفكم المشرف المتمثل في إدانتكم القوية للعدوان الهجمي الذي تعرضت له سفارة المملكة في طهران والقنصلية العامة في مشهد، ونأمل أن يستمر المجلس في مطالبة حكومة إيران باحترام مسؤولياتها القانونية الدولية تجاه حماية البعثات الدبلوماسية ومحاسبة كل من كان له دور في هذه الهجمات ومن حرض عليها ومن خطط لها ومن نفذها وعدم الاكتفاء بعبارات الأسف العمومية التي أصدرتها السلطات الإيرانية.
إن وفد المملكة يؤكد على أن القضية الفلسطينية كانت ومازالت في صدارة اهتمامات المملكة العربية السعودية، وأنه مهما عصفت بمنطقتنا العربية الصعوبات والتحديات إلا أنها لن تثنيانا أو تشغلنا عن الوقوف إلى جانب الشعب الفلسطيني في صموده ودفاعه المستمر عن أرضه ومقدساته وتصديه لاحتلال إسرائيل وممارساتها الاستعمارية وانتهاكاتها المخالفة للشرعية الدولية.

لقد جئنا إلى مجلسكم الموقر المرة تلو الأخرى نطالبكم بإدانة الإرهاب الرسمي المنظم الذي تمارسه إسرائيل وما يرتكبه جيشها الاستعماري ومستوطنوها الإرهابيون من قتل ممنهج واستيطان وتهويد وتطهير عرقي مستمر يرقى إلى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. جميعها موثقة لديكم في تقارير الأمم المتحدة، كل ذلك دون مساءلة ولا أدنى خوف من محاسبة. وكانت النتيجة أن إسرائيل ماضية في استخدام القوة المفرطة والمميّنة ضد الفلسطينيين، والتعريض بهم وتعذيبهم واستغلالهم، بما في ذلك النساء والأطفال والشباب والقُصّر. كما أن آلة التدمير الإسرائيلية ماضية في تنفيذ الإخلاء والتهجير القسري ضد الفلسطينيين، وسرقة الأراضي ونهبها، والتوغل في النشاط الاستيطاني، في تجاهل تام لأي تبعات قانونية، كل ذلك دون مساءلة ولا أدنى خوف من محاسبة.

استمرار إسرائيلي

إن السلطات الإسرائيلية مازالت تعمل على تهويد القدس الشريف والأماكن الإسلامية والمسيحية التاريخية، ونزع هويتها العربية، وتغيير الوضع التاريخي للمسجد الأقصى المبارك والحرم الشريف، وكل ذلك دون مساءلة ولا أدنى خوف من

محاسبة، وتتحدى إسرائيل إرادة المجتمع الدولي وتستمر في بناء جدار الفصل العنصري فضلاً عن استغلالها لموارد الجولان العربي المحتل، وممارسة التجارة غير الشرعية في بضائع ومنتجات المستوطنات الإسرائيلية المقامة على الأرض الفلسطينية المحتلة والأراضي العربية المحتلة في مخالفة صريحة للحكم الصادر عن محكمة العدل الدولية وجميع القرارات الأممية ذات الصلة، كل ذلك دون مساءلة ولا أدنى خوف من محاسبة.

سياسات تعسفية

وأما الحصار الجائر الذي تفرضه إسرائيل ضد قطاع غزة، فهي مستمرة سنة تلو الأخرى، فضلاً عما تمارسه إسرائيل من سياسات تعسفية في الضفة الغربية، وما نتج عن ذلك من تفاقم حدة الفقر وغياب أبسط سبل العيش الكريم، وكل ذلك دون مساءلة ولا أدنى خوف من محاسبة. لن نكل ولن نمل من تذكير مجلسكم بمسؤوليته وواجبه تجاه مساءلة إسرائيل ومحاسبتها على جرائم الحرب التي مازالت ترتكبها، بل ونطالبكم مجدداً بإعداد نظام حماية دولية خاص بالدولة الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشريف، وفقاً لاتفاقية جنيف الرابعة وما يتصل بذلك من قرارات الشرعية الدولية. كما ندعوكم إلى اتخاذ الإجراءات الفورية اللازمة لتدارك انحسار أي فرص حقيقية للسلام وتهديد حل الدولتين والزام إسرائيل بالتوقف الفوري لجميع مشاريع الاستيطان والاستيلاء على الأراضي الفلسطينية، وتنفيذ جميع الاتفاقيات السياسية والاقتصادية والأمنية التي وقعت عليها ونكثت بها. كما نطالبكم بدعم الجهود الرامية لوضع جدول زمني لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية وبقية الأراضي اللبنانية المحتلة والجولان العربي السوري المحتل والانسحاب لحدود الرابع من يونيو، وتحقيق السلام العادل والشامل، وفقاً لقرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية، ومنح الاستقلال للشعب الفلسطيني وإقامة دولته وعاصمتها القدس الشريف.

عجز دولي

ولم يتمكن مجلس الأمن، وعلى مدى خمس سنوات، من القيام بواجبه تجاه حماية الشعب السوري من أعمال القتل والترويع والتجويع والإبادة الجماعية التي ترتكبها السلطات السورية بحق شعبها، والتي أدت إلى قتل أكثر من 300 ألف إنسان وتشريد أكثر من 12 مليون سوري، وتدمير البلاد، وإشعال فتيل الإرهاب الذي أصبح يهدد العالم أجمع. ويؤسفنا أن مجلس الأمن لم يتمكن، بالرغم من قراراته العديدة ذات العلاقة، من رفع الحصار عن مضاي، والغوطة الشرقية، وغيرها من المدن المحاصرة وإيصال المساعدات الإنسانية إلى المناطق التي يصعب الوصول إليها، وتركت ما يفوق عن أربع مائة ألف شخص معرضين للموت جوعاً، وعائدين بنا إلى ممارسات عصور الظلام والعصور الوسطى. لقد شاهدتم أمام أعينكم صور البشر في مضاي وقد أصبحوا هياكل عظمية. ألم تحرك هذه الصور ضمائركم وإنسانيتمكم؟! لقد شاهدنا كيف أثمرت الجهود التي بذلت مؤخراً للضغط على النظام السوري عن إيصال بعض المساعدات الإنسانية إلى هذه المناطق المحاصرة، وإنه لأمر معيب أن يضطر المجتمع الدولي لممارسة الضغط على السلطات السورية لتوفير الغذاء والدواء لأبناء شعبها، بل إن منع السلطات السورية لإيصال هذه المساعدات الإنسانية هو أمر غير إنساني ويرقى إلى أن يكون من جرائم الحرب.

رفض الحصار والتجويع

إننا نؤكد على إدانة جميع أنواع الحصار واستخدام التجويع كأداة للحرب من أية جهة كانت، ونذكر أن 49 من الـ 52 من المدن المحاصرة تخضع للحصار من قبل السلطات السورية وحلفائها من جماعة حزب الله والعصابات الطائفية الإرهابية. كما نؤكد أن حجم المساعدات الإنسانية ليس كافياً ولا يعدو كونه ذراً للرماد في العيون، ولا يغني عن إلزام السلطات السورية وحلفائها رفع الحصار الفوري عن جميع المدن والقرى السورية.

إننا لا نرى سبباً إلى حل هذه الكارثة الإنسانية إلا من خلال حل سياسي، وفقاً لبيان جنيف وبياني فيينا، وعليه فإننا نجدد دعماً للمبعوث الأممي، ستيفان دي ميستورا في مهمته التي أوكلت إليه بموجب القرار الذي يدعو إلى التنفيذ الكامل لبيان جنيف والبدء في مفاوضات رسمية بشأن عملية انتقال سياسي وإنشاء هيئة حكم انتقالي ذات صلاحيات تنفيذية واسعة، كما ندعم الجهود التي تسعى إلى وقف إطلاق النار التي نص القرار على أن تكون مساراً موازياً للمسار السياسي، وعلى السعي نحو اتخاذ خطوات وقف إطلاق النار بعد البدء في اتخاذ الخطوات الأولية نحو عملية الانتقال السياسي برعاية الأمم المتحدة استناداً إلى بيان جنيف.

مع الانتقال السياسي

كما إننا سنواصل عملنا من خلال مجموعة الدعم الدولية لسورية لضمان عملية الانتقال السياسي التي نص عليها بيانا فيينا وبيان جنيف، حيث قامت المملكة بتفويض من مجموعة الدعم الدولية على جمع أوسع طيف ممكن من المعارضة، لاختار السوريون من يمثلهم في المفاوضات وليقرروا مواقفهم التفاوضية، بأنفسهم ودون تدخل من أي جهة خارجية، وقد تمكنت المعارضة السورية على مختلف أطرافها، في مؤتمر الرياض، من جمع كلمتها وتوحيد موقفها، فيما مثل منعطفاً مهماً في سبيل إيجاد حل سياسي للأزمة السورية.

إننا نشيد بجهود المعارضة السورية وتشكيلها للهيئة العليا للمفاوضات، وسنستمر في تقديم الدعم الكامل غير المشروط للشعب السوري لتلبية جميع احتياجاته والتخفيف من معاناته وتحقيق تطلعاته بما يحافظ على وحدة سوريا وسلامة أراضيها وحقوق أبنائها بمختلف فئاتهم وطوائفهم ومعتقداتهم.



كاريكاتير

الرياض
www.alriyadh.com

المصدر: جريدة الرياض
الخميس 18 ربيع ثاني 1437هـ
- 28 يناير 2016م

[http://www.alriyadh.com/
comic](http://www.alriyadh.com/comic)

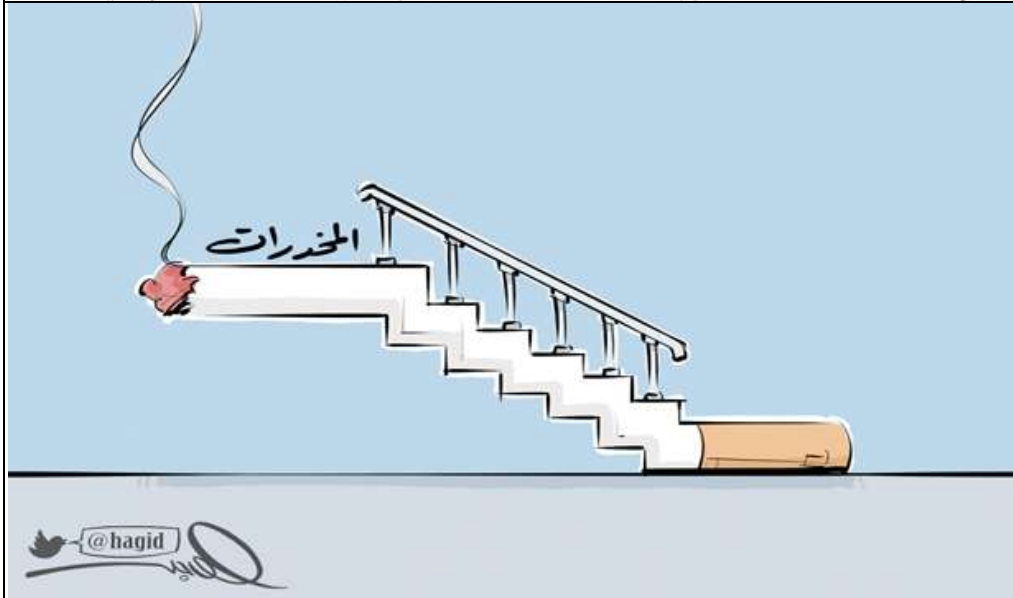


الرياض
@abdulaziz_rabea
www.alriyadh.com

الجزيرة
ALJAZIRAH

المصدر: جريدة الجزيرة الخميس
18 ربيع الثاني 1437هـ - 28
يناير 2016م

[http://www.al-
jazirah.com/2016/201601
28/cr1.htm](http://www.al-jazirah.com/2016/20160128/cr1.htm)



@hagid